شددت في بيانها الختامي على أهمية تجفيف منابع تمويل الإرهاب وضرورة حل قضية جزر الإمارات

قمة أبوظبي تؤكد رفضها لتدخل إيران في شؤون دول مجلس التعاون

أبوظبي – وكالات:

دعت قمة دول مجلس التعاون الخليجي الحادية والثلاثين في أبوظبي امس إيران إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وأعربت عن أسفها لعدم استجابة إيران إلى جهود حل أزمة الجزر الإماراتية الثلاث سلمياً، وجددت دعمه لدعوة السعودية لإنشاء مركز دولي لمحاربة الإرهاب، مطالبة بالعمل على تجفيف مصادر تجفيف تمويل الجماعات الارهابية. وترأس الجلسة الختامية للقمة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وأعربت القمة التي استمرت يومين في بيانها الختامي عن قلقها البالغ تجاه مستجدات الملف النووي الإيراني مطالبة «بالالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية وجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية».

ورحبت القمة « بالجهود الدولية، وبخاصة تلك التي تبذلها مجموعة (15)، لحل أزمة الملف النووي الإيراني بالطرق السلمية»، كما اعربت عن الأمل في أن «تستجيب إيران لهذه الجهود». وذكر البيان الختامي للقمة «تابع المجلس الأعلى (لدول التعاون الخليجي) تطورات العلاقات مع إيران وأكد مجدداً أهمية الالتزام بالمرتكزات الأساسية لإقامة علاقات حسن جوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد بها».

وأكدت القمة «حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة، ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل وبشفافية تامة». وأكدت «ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي، من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وأبدت القمة أسفها «لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أي نتائج إيجابية من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزرالاماراتية المحتلة الثلاث، مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة». ودعا البيان ايران «للاستجابة لمساعي الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».

وفي سياق آخر، اكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي في بيانهم الختامي على «اهمية العمل على تجفيف مصادر تمويل الجماعات الارهابية».كما شدد القادة على «افشال توجهاتهاالجماعات الاجرامية المتمركزة في الخارج ومحاولات قياداتها المستمرة لايجاد موطئ قدم لعناصرها في الداخل لنشر افكارها التكفيرية ومخططاتها لضرب الامن والمقدرات الوطنية».

وطالب المجلس بـ «عدم افساح وسائل الاعلام او غيرها لنشر او بث كل ما من شانه تشجيع وتأييد الاعمال الاجرامية ومرتكبيها»وبدوره أكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمد العطية ضرورة تعزيز التعاون الأمني بين دول مجلس التعاون، لإحباط أي مخططاتٍ تستهدف الأمن والاستقرار في الدول الخليجية.

*لا سلام بدون إنهاء الاحتلال

وفي الشأن الفلسطيني، أكدت القمة أن «تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة إلى خط 4 يونيو 1967، في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية». وندد البيان الختامي «بسياسات التهويد التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، ومحاولة فرض الأمر الواقع بتغيير الأوضاع الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وفيما يتعلق بالملف العراقي، أكدت القمة موقفها بشأن «احترام وحدة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته العربية والإسلامية». وأكد ت أن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق «يتطلب الإسراع في إنجاز المصالحة الوطنية العراقية الشاملة بما يحقق مبدأ الشراكة بين كافة الأطراف والكتل السياسية العراقية».

* رفض لإجراءات الجنائية الدولية ضد السودان

وفيما يتعلق بالملف السوداني، أبدت قمة ابوظبي تضامنها مع جمهورية السودان، وعدم القبول بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية بشأن النزاع في دارفور، ورفضها التام لكافة التهم التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية للرئيس السوداني عمر حسن البشير.

واعربت القمة عن أملها في أن يجري الاستفتاء السوداني «وفقاً لمقتضيات التوافق والتراضي، في سبيل المحافظة على الأمن والاستقرار في ربوع السودان».

● رئيس الإمارات يتحدث للعطية

خادم الحرمين: إن غيّب وجودي بينكم عارض صحي إلا أنني حاضر معكم روحاً

ابوظبي – بنا:

ألقى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة كلمة في الجلسة الختامية لأعمال القمة الحادية والثلاثين لدول مجلس التعاون الخليجي ابتهل فيها الى الله العلي القدير ان يمن على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية بالصحة والعافية بعد العملية الجراحية التي اجريت لجلالته.

كما ألقى الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في السعودية الذي ترأس وفد السعودية الى القمة كلمة رحب فيها باخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون الخليجي لعقد قمتهم الثانية والثلاثين المقبلة في بلدهم الثاني المملكة العربية السعودية وذلك وفقا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وبرغبة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى.

وتقدم الامير نايف بالشكر لرئيس دولة الامارات العربية المتحدة على كرم الضيافة وحكمة رئيس دولة الامارات في ادارة اعمال جلسات القمة وما اسفرت عنه من قرارات تخدم شعوب دول المجلس. واكد الامير نايف في كلمته انه «بالرغم من الظروف الدقيقة والصعبة المحيطة بدولنا .. الا اننا نعيش حالة من الاستقرار الامني والاقتصادي والاجتماعي».

كما تلى الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود برقية من خادم الحرمين الشريفين موجهة الى قادة دول المجلس قال فيها / إنكم وأنتم تجتمعون اليوم لما فيه الخير - إن شاء الله - لدول وشعوب منطقة الخليج، وقد غاب عن أخيكم أكرم لقاء، وأجلّ أمانة، تجاه شعوبنا إلا أنها في نفسي ماثلة تستمدُ مسؤوليتها من ديننا، وعروبتنا، ومصالح أمتنا العربية والإسلامية.. واضاف خادم الحرمين الشريفين «إننا وإن كنا نتطلع جميعاً لتحقيق أهداف، وغايات شعوبنا، فإني وإن غيبّ وجودي بينكم عارض صحي، إلا أني حاضر معكم روحاً مشاركاً معكم أمال وأهداف مسؤولياتنا التاريخية راجياً من الله العلي القدير أن يوفقكم في مسعاكم، وأن يعينكم - جل جلاله - بعون من عنده هذا ولكم مني خالص التقدير، شاكراً لكم جميعاً ما ابديتموه من مشاعر طيبة شاركتني وخففت عني الكثير من العارض الصحي».

أكد ضرورة الربط بين أمن المياه وتنويع مصادر الطاقة والأمن الغذائي

إعلان أبوظبي يوصي باستراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى بشأن المياه

ابوظبي – بنا:

اوصى «اعلان ابوظبي» الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اختتمت اعمالها مساءامس في ابوظبي باتخاذ خطوات جادة وحثيثة نحو استراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى بشأن المياه يتم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى كتوصيات ذات أولوية قصوى ترفع للجان المختصة ليتم استصدار تعليمات بتنفيذها وتأخذ في اعتبارها كافة القضايا ذات العلاقة.

واكد «اعلان ابوظبي» على ضرورة الربط بين ضمان أمن المياه وتنويع مصادر الطاقة والأمن الغذائي كضرورة حيوية وأولوية إستراتيجية لمستقبل بلدان الخليج والتعامل بجدية وكفاءة مع مؤشرات الأداء البيئي العالمية ومؤشر البصمة الكربونية من أجل تحسين موقع دول المجلس خاصة في مجال المياه الطاقة ونوعية المياه الجوفية والندرة المائية. وفيما يلي « اعلان ابوظبي».

بسم الله الرحمن الرحيم.

«وجعلنا من الماء كل شيء حي»

صدق الله العظيم.

بمناسبة إنعقاد الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي وإنطلاقاً من الأهداف والغايات السامية لمجلس التعاون وتحقيقاً لتطلعات ورغبات شعوب دول مجلس التعاون، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية قطاع المياه في دول المجلس وضرورة إعداد إستراتيجية مستقبلية يراعى فيها احتياجات المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة.

وإذ تشهد بلداننا حالياً نهضة تنموية كبيرة في كافة القطاعات والمجالات يصحبها الكثير من التحديات الجسام التي تواكب القدر العظيم من الطموحات التي نصبوا جميعاً لتحقيقها لأوطاننا وأبناء شعوبنا.

وحيث أن هذه التحديات تنبثق من الكم الهائل من الإنجازات التي تم تحقيقها في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة، مقروناً بسعينا الدؤوب نحو تطوير مواردنا البشرية واستغلال ثرواتنا الطبيعية بشكل مستدام حتى نصطف جنباً إلى جنب مع أرقى الأمم والحضارات نمواً وازدهاراً ويصبح مجتمع الخليج العربي مثالاً يحتذى به في التنمية الحضارية وأنموذجا يشار له بالبنان في الرفعة والازدهار.

وإذ تَطلَّبَ دفعُ عجلة التنمية في مجتمعنا تطويراً متسارعاً وغير مسبوق في خدمات البنى التحتية كجزء لا يتجزأ من الخدمات الحضرية للمجتمع المدني.

وحيث ان الله سبحانه وتعالى حبانا ببيئةٍ غنية في مواردها من النفط والغاز ولكن شحيحةً في مصادرها من المياه التي تعتبر العصب الرئيسي والشريان الحيوي لأي حضارة وكل تنمية، كما في محكم تنزيله «وجعلنا من الماء كل شيء حي».

وإدراكاً لأهمية المياه كقطاع حيوي لا يمكن النهوض بدون دعمه وتطويره بل وردفه بكافة الإمكانيات التي تحقق التنمية المستدامة.

وإدراكاً لأن دول المجلس تنتج حالياً نحو نصف المياه المحلاة على مستوى العالم للوفاء بمتطلبات شعوبنا للتطوير والتنمية.

وإدراكاً بأن عملية تحلية المياه تحتاج إلى مصادر هائلة من الطاقة.

وفي ضوء سعينا الدؤوب لضمان استمرار توفير متطلبات التنمية والازدهار لشعوبنا.

نوصي بما يأتي..

1- اتخاذ خطوات جادة وحثيثة نحو إستراتيجية خليجية شاملة بعيدة المدى بشأن المياه يتم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كتوصيات ذات أولوية قصوى ترفع للجان المختصة ليتم استصدار تعليمات بتنفيذها. وتأخذ في اعتبارها كافة القضايا ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص.

– التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على قطاع الموارد المائية والتكيف معها.

– ترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات التنموية.

– التأثيرات المتبادلة بين قطاع الزراعة وقطاع المياه.

– التأثيرات المحتملة لعمليات وأنشطة التحلية على نوعية مياه البحر وثرواتها الحية وعلى تغير المناخ.

– التخزين الاستراتيجي للمياه.

2- الربط بين ضمان أمن المياه وتنويع مصادر الطاقة والأمن الغذائي كضرورة حيوية وأولوية إستراتيجية لمستقبل بلداننا .

3- التعامل بجدية وكفاءة مع مؤشرات الأداء البيئي العالمية ومؤشر البصمة الكربونية من أجل تحسين موقع دول المجلس خاصة في مجال المياه الطاقة ونوعية المياه الجوفية والندرة المائية .

4- وضع معايير وطنية أو إقليمية للحد من ارتفاع البصمة الكربونية في قطاع إنتاج الطاقة والمياه وكذلك للمنازل.

5- تشجيع الجهود الهادفة إلى تنويع مصادر الطاقة ودعم البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة وإنتاج المياه.

6- إصدار وتحديث التشريعات والقوانين الكفيلة بتعزيز كفاءة إنتاج الطاقة والمياه وترشيد استهلاكهما.

7- التشديد على ترشيد استهلاك المياه خصوصاً بعد أن سجلت معدلات الاستهلاك في دول المجلس ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة والعمل على تعديل أنماط الاستهلاك عن طريق الدمج بين أدوات التثقيف والتوعية والآليات المالية (تسعير المياه) وعن طريق تشجيع وتبني وتوظيف الابتكارات والتقنيات الحديثة في مجال الترشيد.

8- تطوير مواصفات أعمال تصميم وإنشاء محطات التحلية وشبكات المياه لرفع الكفاءة والتخفيف من التأثيرات البيئية وللحد من التسرب والهدر وبما يتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية في إنتاج المياه وترشيد الاستهلاك.

9- تطوير واعتماد مواصفات قياسية خليجية تتوافق مع أفضل المعايير العالمية لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في أجهزة التكييف والأجهزة الكهربائية المنزلية.

10- إجراء مراجعة شاملة للتنمية الزراعية في دول المجلس والتركيز على وضع سياسات زراعية وطنية تهدف إلى المحافظة على المياه وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد.

د. الزياني يشكر الملك على ترشيحه أميناً عاماً للمجلس

رفع الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أسمى آيات الشكر والامتنان الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة على تفضل جلالته بترشيحه أميناً عاماً لمجلس التعاون.

كما أعرب الدكتور عبداللطيف الزياني في تصريح لوكالة انباء البحرين عن خالص شكره وتقديره لاصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على ما حظي به من موافقة كريمة بتعيينه أمينا عاما للمجلس وذلك على اثر قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون في بيانه الختامي الصادر في أبوظبي أمس.

وقال «انني أعاهد الله وأعاهد اصحاب الجلالة والسمو بأن أكون أمينا صادقا مطيعا ومنفذا لاوامرهم حفظهم الله بكل تفان واخلاص».

وعبر الدكتور عبداللطيف الزياني عن شكره وتقديره لاخيه وزميله عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام الحالي لمجلس التعاون، مشيدا بما قدمه من جهود وكفاءة متميزة اسهمت في تعزيز المسيرة المباركة.

وقال «ان شاء الله سأبني على ما حققه وتوصل له اخي السيد عبدالرحمن بن حمد العطية واتطلع الى العمل مع اخواني وزملائي وابنائي وبناتي العاملين في الامانة العامة لنساهم جميعا في تعزيز مسيرة دول مجلس التعاون المباركة، مستنيرين بتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لتحقيق ما تتطلع إليه شعوب دول المجلس من أمن واستقرار وازدهار ورفاهية ورخاء».

● د. عبداللطيف الزياني

العطية: الرؤية تشمل العديد من القضايا

عبدالله آل نهيان: رؤية البحرين استغرقت وقتاً من برنامج القادة

أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ان الرؤية التي قدمها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة الى اخوانه قادة دول مجلس التعاون غنية بمواصفاتها وواضحة بآليات عملها، واستغرق العمل في بلورتها بين المعنيين في مملكة البحرين والامانة العامة لمجلس التعاون من خلال العديد من الاجتماعات والجهود الكثيرة.

وقال سموه خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية في ختام أعمال القمة ال 31 لمجلس التعاون في قصر الامارات بالعاصمة ابوظبي، إن رؤية مملكة البحرين التي عرضت امس على قادة الدول استغرقت اطول وقت من برنامج القادة من النقاش وكانت ورقة غنية وتأتي في وقت في غاية الاهمية.

واضاف سموه «الذي لفت انتباهي اننا استطعنا اليوم ومن خلال هذه الرؤية ان نفكر بشكل مختلف ليس فقط ان هناك برامج وقضايا لابد ان نعالجها ولكن بأن تأتي دول وتقدم حصيلتها وخبرتها في عمل مجلس التعاون وتطلب من المجلس ان تعيد النظر في بعض الامور»، معربا عن اعتقاده ان هذه الرؤية ستنشط حيوية الدول في التواصل مع الامانة العامة واعادة النظر لتحقيق الانجازات.

من جانبه، اكد عبدالرحمن بن حمد العطية امين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ان رؤية مملكة البحرين قد حازت على الجزء الكبير من جانب قادة دول المجلس كونها تشمل العديد من القضايا منها الجانب السياسي والقانوني والعسكري.

وحول جزئية حقوق الانسان التي كانت من ضمن الرؤية اوضح العطية ان ما خرجت به رؤية مملكة البحرين لتفعيل وتعزيز مجلس التعاون هو بموافقة من المجلس الوزاري قبل انعقاد القمة بفتح مكتب لحقوق الانسان، وهذا الجانب يعد في اطار الرؤية العامة من المنجزات التي تحققت بفضل رؤية مملكة البحرين.

واشار الامين العام الى ان مكتب حقوق الانسان يختص عمله في ابداء الرأي وابراز ما حققته دول مجلس التعاون في اطار حقوق الانسان والمشهود لها بذلك على مستوى الدول الاعضاء في المجلس، مشيرا كذلك ان الجهات المعنية في الامانة العامة ستقوم بدعم مكتب حقوق الانسان بالامانة العامة بالتقارير التي سيتم تجهيزها وإبرازها بشكل جماعي.